

تشريعية استشاري الشارقة» تستكمل دراستها لمشروع مركز المنازعات الإجارية



الشارقة: «الخليج»

استكملت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، دراستها في مشروع قانون بإنشاء مركز المنازعات الإجارية في إمارة الشارقة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة الإثنين، في مقر المجلس بمدينة الشارقة، وترأسه محمد علي الحمادي، رئيس اللجنة، وحضر الاجتماع الأعضاء محمد صالح آل علي، وحمد عبدالله الريامي، وراشد صالح الحمادي، وخليفة محمد بو غانم، وعبيد إسحاق المازمي. ومن الأمانة العامة للمجلس يوسف حسن آل علي، المستشار القانوني مدير إدارة الشؤون البرلمانية، وسيف سالم بن سويف الكتبي، أمين سر اللجنة.

وخلال الاجتماع واصلت اللجنة إعداد رأيها في صياغة مواد مشروع القانون الذي أحاله المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، استناداً إلى نص البند الرابع من المادة 7 من القانون رقم 2 لسنة 1999، بإنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، وعملاً بأحكام المادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري.

وأبدت اللجنة رأيها في مواد مشروع القانون، متطرفة إلى التعريفات والأهداف والاختصاصات، وما يلحق بمشروع القانون من جهات، فضلاً عن آليات العمل المنظمة للصلاحيات وممارسة المهام والأدوار. وفي نهاية الاجتماع أقرت اللجنة تعديلاتها، ورفعت تقريرها لعرضها ضمن جدول أعمال الجلسة المقبلة، وهي الثامنة. ضمن أعمال المجلس لدور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الحادي عشر.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.